

MISSION PERMANENTE DU LIBAN
AUPRES DE
L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE

Rue de Moillebeau 58
1209 Genève

N/Ref. 15/1/4/14 – 314/2011.

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter no. WPHRE 2ND phase, dated 6 September 2011, has the honor to enclose herewith the reply of the Lebanese Ministry of Interior and Municipalities concerning progress made by the Ministry with regards to the "World Programme for Human Rights Education: adoption of the plan of action for the second phase".

The Permanent Mission of Lebanon avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 11 November 2011.



OHCHR REGISTRY

15 NOV 2011

Recipients: *E. Ipaliti*

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
1211 Geneva 10

+4122 791 85 80

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
المقتضية العامة لقوى الأمن الداخلي
قسم حقوق الإنسان

تظنر وقندم

الى العميد المقتضى العام لقوى الأمن الداخلي وكالة

عند: ٢٠٦ / ٥٥

تاريخ: ٢٠١١/١١/١

جواب أمركم الإجمالي رقم ٢٠٦/٢٧٢٥ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠ وبعد الإطلاع على كتاب وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٨/١٤٨٣ تاريخ ٢٠١١/٩/٢٧ وكتاب بعثة لبنان الدائمة في جنيف المرفق ربطاً بالقاضي بحث الحكومة اللبنانية على التزام مبادئ خطة عمل المرحلة الثانية للبرنامج العالمي للتعريف في مجال حقوق الإنسان الذي يركز على التعليم العالي وعلى برامج تدريب المدرسين والمعلمين والموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين على جميع المستويات في مجال حقوق الإنسان.

يهتمنا في هذا المقام الإشارة الى عدة نقاط تتعلق بما يخص حقوق الإنسان في قوى الأمن الداخلي. شهد موضوع حقوق الإنسان في قوى الأمن الداخلي تطوراً لافتاً منذ عدة سنوات وتحديداً في أوائل العام ٢٠٠٨ حيث أنشئ قسم حقوق الإنسان وأتبع الى المقتضية العامة في قوى الأمن الداخلي ومنح صلاحيات أساسية تتمحور حول حماية حقوق الإنسان في لبنان من الانتهاك من قبل عناصر إنفاذ القانون التابعين لها ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسة وزيادة وعي العناصر بمفاهيمها.

بعد ذلك عمدت مؤسسة قوى الأمن الداخلي الى تشكيل عدة فرق ولجان تهدف بشكل اساسي الى تعزيز دور وضع حقوق الإنسان ورفع الكفاءة المهنية لعناصر المؤسسة على الشكل التالي:

- بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥ تم تشكيل فريق عمل للتخطيط الاستراتيجي وحقوق الإنسان والتواصل مع المواطنين ، ويشكل خاص يقوم الفريق بمسؤولية التحليل الاستراتيجي وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية وتحديد ووضع خطة استراتيجية لقوى الأمن الداخلي .
- بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٧ تم تشكيل فريق عمل لوضع مسودة "مدونة قواعد سلوك" لعناصر قوى الأمن الداخلي .
- بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٨ تم إنشاء لجنة لتأهيل النظارات ومراكز التوقيف والتحقيق وغرف التأديب في قوى الأمن الداخلي ، والتي زارت كافة النظارات التابعة لقوى الأمن الداخلي ونظمت بها تمارير مفصلة .
- بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٤ تم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة موضوع التعذيب في السجون والنظارات ومراكز التوقيف والتحقيق وغرف التأديب .

• أما فيما يختص بتدريب موظفي إنفاذ القانون :

إن هذا الأمر توليه المؤسسة أهمية قصوى وذلك عبر القيام بتدريبات مستمرة في مجال حقوق الإنسان، معاملة السجناء، ادارة أماكن الاحتجاز، صون حقوق المشتبه بهم والموقوفين وعدم إستعمال العنف أو اللجوء الى العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة... الخ.



+4122 791 85 80

تجدر الإشارة أن هذه التدريبات في معظم الأحيان تتم من خلال تلميق مباشر مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في لبنان.

إضافة الى التدريبات السابق الإشارة إليها قامت مؤسسة قوى الأمن الداخلي بإجراء دورة تدريبية تجريبية لبرنامج تثقيفي متقدم خاص بالضباط الذي من المفترض ان يخضع له جميع ضباط قوى الأمن الداخلي من مختلف الرتب والمستويات، هذا البرنامج يتضمن مواد اساسية نذكر منها على سبيل المثال: القيادة والإدارة، التخطيط الإستراتيجي، حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك.

تجدر الإشارة أن الفريق الذي كلف إعداد مدونة السلوك قد انتهى من إعدادها وصياغتها ومن المتوقع أن يتم إطلاق هذه المدونة في وقت قريب بشكل ذلك تقدم بارزاً في مجال تعزيز حقوق الإنسان واحترام كرامته لأنها صيغت بالتنسيق الكامل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في بيروت وبطبيعة الحال جاءت بنودها متفقة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية والدستور اللبناني والقوانين المرعية الإجراء.

كما أننا نرى من الضروري التذكير ان التقدم في مجال حقوق الإنسان في لبنان لم يقتصر فقط على مؤسسة قوى الأمن الداخلي بل أيضاً على باقي المؤسسات الأمنية والعسكرية كالجيش اللبناني والمديرية العامة للأمن العام، إضافة الى التقدم في المجال التشريعي وفي صياغة قوانين عصرية تتناسب وتتلاءم مع حقوق الإنسان لاسيما في ما يتعلق بحقوق النساء والأحداث.

من كل ما تقدم بما أن وضع حقوق الإنسان في لبنان يتقدم بشكل مضطرد. وبما أن لبنان ملتزم بالمواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما ورد في مقامة دستوره.

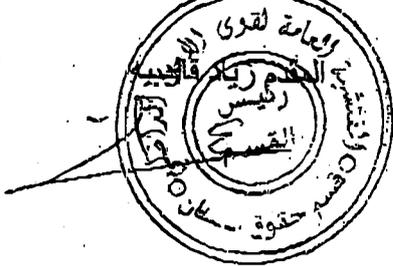
وبما أنه وقع وصدق على مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

فأني أقترح:

الموافقة على التزام مبادئ الخطة المشار اليها والمرققة ربطاً بما لا يتعارض مع التزامات لبنان الدولية ودستوره والقوانين النافذة.

يرجى التفضل بالإطلاع.

رئيس قسم حقوق الإنسان



وزارة الداخلية

المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي

ورقة في ١١/١١/٢٠١١

محلها رقم ٢٠٦/٢٨٧٧